

## معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي للفترة (2000 - 2014)

سامية حريب<sup>(\*)</sup> نورة طقوق<sup>(\*)</sup> محمد حويلي<sup>(\*)</sup>

<sup>(\*)</sup> كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة - ليبيا

E-mail address: [n.tggoug@eps.misuratau.edu.ly](mailto:n.tggoug@eps.misuratau.edu.ly)

### الملخص

نظراً لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات، حيث يعد معامل الاستقرار النقدي أحد المؤشرات الهامة التي يتبناها صندوق النقد الدولي لبيان الوضع الاقتصادي ومدى استقراره لدول العالم، ومن هنا تستعرض هذه الورقة البحثية حساب معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2014) من خلال تبني فرضيتين، الأولى: أن السياسة النقدية في ليبيا أدت إلى تحقيق استقرار نقدي خلال الفترة محل البحث، والثانية: أن السياسة النقدية لم تؤدي إلى تحقيق استقرار نقدي.

وهدفت إلى تحليل التغيرات في كلاً من عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة (2000-2014)، ومن تم حساب معامل الاستقرار النقدي في ليبيا خلال فترة الدراسة، وتوصلت إلى النتائج التالية: إنه لا يوجد استقرار نقدي خلال الفترة محل البحث ويرجع ذلك إلى عدة أسباب محلية وخارجية، وأن عرض النقود في ليبيا قد نما نمواً متزايداً، بينما نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً متذبذباً، وأن معدل التغير النقدي كان أكبر من معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات تلك الفترة، فكان معامل الاستقرار النقدي بالتالي موجباً، مما يدل على وجود فائض في القوة الشرائية من السلع والخدمات المنتجة والمتاحة محلياً، ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهذا إنما يدل على عدم فعالية السياسة النقدية المتبعة من قبل المصرف المركزي، وعدم قدرته على التحكم في كمية النقود المعروضة بالشكل الأمثل.

الكلمات الدالة: السياسة النقدية، المضاعف النقدي، الاقتصاد الليبي.

## المقدمة

عرف الاقتصاديون التضخم على أنه ظاهرة اقتصادية تتوضح بارتفاع الاسعار الناجم عن اختلال التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات والطلب الفعلي عليها، وهذا يعني وجود اختلال بين العرض المتاح والمحدود من السلع والخدمات والطلب الفعلي أي المقترن بالقدرة على الشراء والذي يزيد عن العرض المتاح.

ويختلف الاقتصاديون فيما بينهم على نوع الاستقرار الاقتصادي المطلوب، فبعضهم يعرفه بأنه الحالة التي يتحقق عندها مستوى التوظيف الكامل لعناصر الانتاج، وبعضهم يعرفه بأنه الحالة التي تتصف باستقرار الأسعار (أو مستويات الأسعار)، وما ينجم عنه من انخفاض رفاهية المجتمع في حصوله على السلع والخدمات، وانخفاض قيمة العملة الأمر الذي يؤدي إلى عدم الثقة بالعملة المحلية إذا استمرت أزمة عدم الاستقرار النقدي.

ومن تم فالمحور الأساسي الذي تدور حوله هذه الورقة البحثية هو حساب معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي.

## المشكلة البحثية:

يعد الاستقرار النقدي من أهداف السياسة النقدية التي تتبعها الدول، فالاستقرار النقدي من أهم مستلزمات النمو السريع المتكامل لكونه أقوى العوامل لتكوين المدخرات، إذ أن التضخم وما ينجم عنه من انتشار ظاهرة التفضيل السلعي بدلا من التفضيل النقدي، يجعل الأفراد يحجمون عن الادخار خشية خفض القوة الشرائية لمدخراتهم مستقبلا.

ومن تم تدهور القوة الشرائية للنقود في المجتمع، وذلك للاختلال الذي يحدث بين النمو في كمية النقود والنمو في حجم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والذي يتبلور في النهاية في شكل تيار نقدي منفق دون أن يقابله مقابل مادي من السلع والخدمات، وتدني الدخل الحقيقية للأفراد الذي يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، الأمر الذي يؤدي بأن تلجأ الحكومة إلى التوسع في الإصدار النقدي لمواجهة الزيادة في الأجور والمرتبات فينعكس أثره في التزايد المستمر للأسعار.

- فهل السياسة النقدية المتبعة من قبل المصرف المركزي خلال الفترة (2000-2014) أدت إلى تحقيق استقرار نقدي؟ وإلى أي مدى يكون هناك استقرار نقدي في الاقتصاد الليبي من خلال التحكم في كمية عرض النقود؟

## فرضية الدراسة:

- إن السياسة النقدية في ليبيا أدت إلى استقرار نقدي خلال الفترة (2000-2014).

- إن السياسة النقدية في ليبيا لم تؤدي إلى تحقيق استقرار نقدي خلال الفترة (2000-2014).

**هدف الدراسة:**

تحاول هذه الورقة تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل التغيرات في كلاً من عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة (2000-2014).
- حساب معامل الاستقرار النقدي في ليبيا خلال فترة (2000-2014).

**أهمية الدراسة:**

تسليط الضوء على مدى فاعلية استخدام السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال ضبط التضخم والمحافظة على القوة الشرائية للأفراد.

**منهجية الدراسة:**

اعتمدت الورقة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع المعلومات المتصلة بالموضوع وإخضاعها للتحليل باعتباره مناسباً لاستعراض مدى استقرارية النقود في الاقتصاد بهدف تحقيق أهداف الدراسة.

**الدراسات السابقة:**

تناولت بعض الدراسات العلمية عناصر مختلفة لاستراتيجية السياسة النقدية، ويمكن أن نورد منها ما يلي:

**■ دراسة (بشرى جبار، 2013).**

تناولت هذه الدراسة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)، وهدفت إلى محاولة إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر، ومدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة التضخم، والتعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي ادخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك من خلال فرضيتين، الأولى: أن الاستقرار النقدي يؤدي بالضرورة إلى الاستقرار الاقتصادي، والثانية: أن الإصلاحات المصرفية والاقتصادية في الغالب تؤدي إلى الاستقرار النقدي، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة.
- يعتبر البنك المركزي هو السلطة النقدية في الدولة وبالتالي فهو المشرف على إدارة السياسة النقدية وتنفيذها بما يتوافق وأهداف السياسة الاقتصادية بما يضمن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

- تعتبر الأدوات الكمية والنوعية الأدوات الفعالة للسياسة النقدية وتستخدم بحسب السياسة المستهدفة توسيعية كانت أم انكماشية.

- كانت السياسة النقدية غير فعالة، ولكن بعد تهيئة المناخ القانوني والتنظيمي، والتحول من التسيير الإداري المركزي إلى اقتصاد السوق الحر، وخلال هذه الفترة تم استخدام أدوات للسياسة النقدية كالاحتياطي القانوني والسوق النقدية ومعدل إعادة الخصم، استطاعت السياسة النقدية في الجزائر أن تحتل مكانة هامة في التحكم في معدل التضخم وتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية.

#### ■ دراسة (سالم دخيل الله، 2013).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء وفاعلية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي للفترة (2001-2010)، من خلال دراسة عناصر السياسة النقدية وهي (الأدوات والأغراض التشغيلية والأهداف الوسيطة)، وخلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي شبه معدومة وذلك بسبب ما يأتي:

- إتباع المصرف المركزي لسعر صرف ثابت، وبالتالي فالسياسة النقدية مرهونة بالحفاظ على سعر الصرف مما يضعف من قدرته على استخدام السياسة النقدية ويفقده الاستقلالية في وضع وإدارة السياسة النقدية.

- أن الاقتصاد الليبي يعاني من فائض السيولة والناجمة عن ارتفاع الانفاق العام مدعوماً بارتفاع أسعار الصادرات النفطية في الأسواق العالمية، وهذا الفائض في السيولة يعيق استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ويضعف فاعليتها مما يدعم اعتماد المصرف المركزي في استخدامه للتوجيه المباشر في إدارة السياسة النقدية.

- عدم التنسيق والعمل بشبه عزلة بين السياسات الاقتصادية (التجارية والمالية والنقدية)، مما يعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية.

#### ■ دراسة (أمال أبو عبودة، 2013).

تناولت الدراسة تأثير عرض النقود والائتمان المصرفي على المستوى العام للأسعار في ليبيا خلال الفترة (1995-2013)، واختارت هذه الدراسة أهم المتغيرات التي يعتقد أن لها تأثير قوي على المستوى العام للأسعار، وافترضت أن عرض النقود بمفهومه الضيق والواسع والائتمان المصرفي بجميع فروعها يمثلان التأثير القوي على المستوى العام للأسعار إذا ما تم استثناء الدخل القومي ومن تم دفع عجلة زيادة الانتاج، وطبقت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لإيجاد العلاقة بين المتغير التابع، والمتغيرات الأخرى المستقلة، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- عدم تناغم السياسة المالية والسياسة النقدية في وضع آلية محددة لمواجهة الزيادة في الأسعار عند زيادة الائتمان المصرفي وعرض النقود.

- استحوذت النقود بمفهومها الضيق على النصيب الأكبر من إجمالي السيولة المحلية، وهذا يكس ظاهرة التفضيل النقدي لدى الأفراد في شكل مدخرات نقدية، كما يعكس ضعف الاستثمار في الاقتصاد الوطني.
- من خلال معادلة الانحدار اتضح أن هناك علاقة قوية طردية بين كل من الدخل القومي وعرض النقود في التداول والائتمان المصرفي مع المستوى العام للأسعار.

### أولاً: تعريف عرض النقود The Money Supply

يعرف عرض النقود بأنه كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وهناك خلاف بين الاقتصاديين حول تعريف ملائم لعرض النقود، وذلك بسبب تباين الآراء حول أهمية النقود كوسيط للتبادل أو أهميتها كمخزن للقيمة (باري سيجل، 1987).

وهناك تعريفات عديدة لعرض النقود نذكر منها:

- **عرض النقود ( $M_1$ )** ويشمل: العملة في التداول (C) والودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها الأفراد والمنشآت غير المصرفية (D)، ويستثنى من هذا التعريف العملة لدى الخزنة العامة والمصرف المركزي والمصارف التجارية، وكذلك الودائع الادخارية أو لأجل النقود قيد التحصيل، لسببين: أنها ليست متداولة، وقد تسبب في ازدواج حسابي.

حيث:

$$M_1 = C + D \dots\dots\dots(1)$$

- **عرض النقود ( $M_2$ )** ويشمل: عرض النقود ( $M_1$ ) والودائع الادخارية والزمنية لدى الجهاز المصرفي (T)، ويستثنى من هذا التعريف شهادات الإيداع القابلة للتفاوض التي تصدرها المصارف التجارية الكبيرة.

حيث:

$$M_2 = C + D + T \dots\dots\dots(2)$$

- **عرض النقود ( $M_3$ )** ويشمل:  $M_2$  مضافاً له ودائع الادخار (خارج المصارف التجارية) لدى مصارف الادخار التعاونية G (باري سيجل، 1987).

$$M_3 = C + D + T + G \dots\dots\dots(3)$$

### ثانياً: دور السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي

مرت السياسة النقدية في ليبيا بالعديد من المراحل نتيجة للتحويلات الاقتصادية المحلية والخارجية، وقد سبقت هذه المراحل العديد من التغيرات الاقتصادية والتشريعية أثرت بدورها على فاعلية السياسة النقدية وأهدافها (للدورة الاعتيادية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2010).

فمنذ السبعينيات وحتى بداية التسعينيات من القرن العشرين كان القطاع العام هو المهيمن على النشاط الاقتصادي في ليبيا، إلا إن الانفتاح الاقتصادي وظهور التكتلات الكبيرة أدت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي من خلال الحد من دور القطاع العام وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، فطبقت العديد من الإجراءات للقضاء على الاختلال الهيكلي على مستوى جميع القطاعات وخاصةً على مستوى القطاع المصرفي من بينها: السماح بفتح مصارف محلية خاصة وفتح فروع ومكاتب للمصارف الأجنبية في ليبيا، وإصدار بعض القوانين لتوسيع قاعدة الملكية وتفعيل حركة النشاط الاقتصادي، كما قام مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (1999- 2001) بتنفيذ برنامج (سعر الصرف المعلن) الذي يتم بموجبه بيع النقد الأجنبي عن طريق المصارف التجارية وفقاً لأسعار البيع المحددة من قبل المصرف المركزي؛ وذلك من أجل تعديل سعر صرف الدينار ليتلاءم مع معطيات الاقتصاد الليبي ومن تم القضاء على التشوهات في الأسعار.

وفي سنة 2005 صدر القانون رقم (1) بشأن المصارف، وقد جاء هذا القانون ليعطي بعض الاستقلالية لمصرف ليبيا المركزي ويعزز دوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، فقد أصدر مصرف ليبيا المركزي العديد من الإجراءات من بينها: زيادة رأس المال لجميع المصارف ودمج بعضها، إدخال الرأس المال الأجنبي إلى السوق المصرفي (شراكة مصرفية)، السماح بدخول مصارف أجنبية إلى السوق الليبي، إلغاء بعض القيود على الحساب الجاري، إنشاء إدارات مراجعة داخلية وإدارة الامتثال لجميع المصارف، كما أوصت برفع سقف الائتمان كذلك منح القروض للشركات الأجنبية العاملة في ليبيا لغرض تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة (على الودائع)، وتوحيد أسعار الفائدة المدينة. وفي عام 2009 أستخدم مصرف ليبيا المركزي تسهياً ليلية واحدة لإيداع الأموال بسعر فائدة 25%.

أما بالنسبة لأدوات السياسة النقدية التقليدية والمتبعة في (سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة) فهي محدودة الفعالية بشكل عام؛ وذلك بسبب البيئة الاقتصادية السائدة، وفائض السيولة، وارتفاع معدلات الانفاق العام، وارتفاع الواردات، وقد ظل سعر الصرف عند مستوى 5% منذ سنة 1963؛ وذلك بسبب عدم حاجة المصارف التجارية للاقتراض من المصرف المركزي، كذلك الحال بالنسبة للاحتياطي الإلزامي حيث حافظ على مستواه عند 15% للودائع تحت الطلب، 7.5% على الودائع الزمنية، أما بالنسبة للسوق المفتوحة وأسوة بدول العالم فقد قام المصرف المركزي بإصدار قرار رقم (67) لسنة 2007 بإعطاء الإذن لمصرف ليبيا بإصدار شهادات إيداع بسعر فائدة 2.25% وبأجل استحقاق 91 يوم.

### ثالثاً: عرض النقود والقاعدة النقدية في الاقتصاد الليبي

#### أولاً: عرض النقود في ليبيا:

إن المصرف المركزي يعتمد التعريف الضيق لعرض النقود، أي أن عرض النقود في الاقتصاد الليبي هو عبارة عن العملة في التداول، زائداً الودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية (حسام منصور، 1974).

وأن حجم الائتمان وكمية النقود والسياسة النقدية في ليبيا تتحكم بها أربعة عوامل هي: حالة ميزان المدفوعات، السياسة التي تتبعها المصارف التجارية، مدى رغبة الافراد والمؤسسات في الاحتفاظ بالنقود، والمصرف المركزي (ميلود الحاسية، 1979).

وحيث أن الأدوات التقليدية التي تستخدمها الدول وخاصةً المتقدمة منها في التأثير على عرض النقود وحجم الائتمان والمتمثلة في (تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، سعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة) (ناظم الشمري، 2008)، تعتبر غير فاعلة أو ذات فاعلية محدودة بالنسبة للاقتصاد الليبي كما هو الحال بالنسبة لجميع البلدان النامية، لذلك فإن المصرف المركزي عادةً ما يلجأ إلى وسائل أخرى للتأثير على عرض النقود وحجم الائتمان ومن بين هذه الوسائل: التدخل بشكل مستمر ومباشر في توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة، تشجيع الإقراض للقطاعات الأساسية كالزراعة والصناعة والإسكان، فرض مدفوعات نقدية مقدمة بنسبة معينة على استيراد السلع (ميلود الحاسية، 1995).

والجدول (1)، والأشكال (1،2)، توضح نمو عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (2000-2014)، ومن خلالهما يتضح أن عرض النقود في ليبيا بالمعنى الضيق  $M_1$  نما بشكل متزايد خلال الفترة المخصصة للدراسة؛ وذلك بسبب النمو المتزايد للعملة في التداول أو في الودائع تحت الطلب أو في الأثنين معاً.

ففي سنة 2001 زاد عرض النقود  $M_1$  إلى حوالي (8270.8) مليون دينار، أي بمعدل (14%) مقارنة بالعام السابق؛ وذلك بسبب الزيادة في الودائع تحت الطلب من (4579.7) مليون دينار سنة 2000 إلى (5711.2) مليون دينار سنة 2001، وذلك نتيجة للسياسات التي اتبعتها الحكومة لتخفيض كمية العملة في التداول من بينها رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار الليبي، كما زاد عرض النقود  $M_1$  سنة 2002 ليصل إلى (8705.8) مليون دينار، وبمعدل (5%) مقارنة بعام 2001؛ وذلك بسبب الزيادة في كل من العملة في التداول من (2559.6) مليون دينار إلى (2613.9) مليون دينار، والزيادة في الودائع تحت الطلب من (5711.2) مليون دينار إلى (6091.9) مليون دينار، عامي (2001، 2002) على التوالي. ويعود السبب في نمو عرض النقود بشكل متزايد خلال فترة الدراسة إلى ما يلي:

بالنسبة للفترة (2000-2008)؛ يعزى السبب في النمو المتزايد لعرض النقود إلى التوسع في الإنفاق العام، والائتمان المصرفي، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم بمعدل (10.4%) عام 2008 مقابل (6.2%) عام 2007، كما أن ارتفاع أسعار الواردات؛ نتيجة لارتفاع معدلات التضخم العالمي، بسبب الزيادة في

أسعار النفط العالمية كانت أيضاً من ضمن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم محلياً (مصرف ليبيا المركزي، 2008).

بينما انخفض معدل التضخم في عام 2009 ليصل إلى (2.4%) مقارنة بعام 2008؛ وذلك بسبب السياسة التي اتبعتها مصرف ليبيا المركزي، والخاصة بإصدار شهادات الإيداع والتي من خلالها تم امتصاص أكبر قدر من السيولة من القطاع المصرفي، هذا بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى انخفاض الأسعار الأولية وتكاليف الإنتاج (مصرف ليبيا المركزي، 2009).

أما بالنسبة للفترة (2011-2014)، فقد شهدت أيضاً ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، وقد سجل أعلى ارتفاع له عام 2011 حيث بلغ معدل التضخم (15.9%)؛ وذلك بسبب نقص المعروض من السلع والخدمات ونزوح المواطنين إلى عدة مناطق داخل البلاد وخارجها؛ بسبب الأحداث التي مرت بها البلاد في ثورة 17 فبراير (مصرف ليبيا المركزي، 2011).

كما استمر المستوى العام للأسعار في الارتفاع خلال الأعوام التالية (2012-2014)، فبلغ معدل التضخم (6.1%) في عام 2012 مقابل (15.9%) عام 2011؛ ويعزى ذلك إلى الزيادة في الانفاق العام وخاصة الانفاق الجاري (مصرف ليبيا المركزي، 2012).

وهكذا نجد أن عرض النقود  $M_1$  نما نمواً متزايداً خلال فترة الدراسة، حيث سجل أعلى زيادة له عام 2014 بما مقداره (66732.7) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (3.78%) مقابل (8.59%) عام 2013؛ ويعتبر قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 من العوامل الرئيسية في زيادة قدرة المصارف على زيادة الائتمان الذي يؤدي بدوره إلى زيادة عرض النقود.

كما تزايد نمو عرض النقود  $M_2$  بشكل مطّرد خلال الفترة (2000-2014)؛ وذلك بسبب النمو المتزايد لكلاً من (عرض النقود  $M_1$ ، وشبه النقود)، وقد تركزت معظم الزيادة في عرض النقود  $M_1$ ، حيث ارتفع من (22837.3) مليون دينار سنة 2007 إلى (34414.6) مليون دينار سنة 2008، وبزيادة مقدارها (11577.3) مليون دينار، أو ما نسبته (50.69%)، مما أدى بالتالي إلى ارتفاع عرض النقود  $M_2$  ليصل إلى (39744.5) مليون دينار سنة 2008 مقابل (29908.8) مليون دينار سنة 2007، أي بنسبة نمو بلغت (32.86%) مقابل (42.02%) عام 2007، وقد بلغ عرض النقود  $M_2$  أعلى معدل له سنة 2014، حيث وصل إلى (69404.7) مليون دينار، وبمعدل (0.58%)، مقابل (8.28%) سنة 2013.



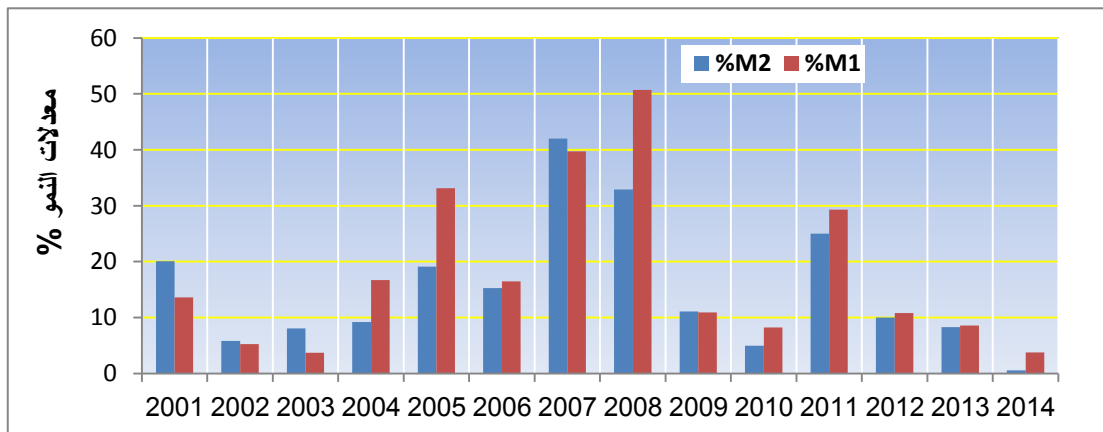
جدول (1) عرض النقود في ليبيا للفترة (2000-2014) بالمليون دينار

معدلات النمو %		عرض النقود (2+1) M2	شبه النقود (2)	عرض النقود (1) M1	ودائع تحت الطلب	عملة خارج المصارف	السنة
% M2	% M1						
-	-	10232.8	2953.9	7278.9	4579.7	2699.2	2000
20.09	13.63	12288.4	4017.6	8270.8	5711.2	2559.6	2001
5.82	5.26	13004.1	4298.3	8705.8	6091.9	2613.9	2002
8.06	3.71	14051.8	5022.6	9029.2	6265.7	2763.5	2003
9.19	16.69	15343.6	4807.0	10536.6	7923.9	2612.7	2004
19.09	33.14	18272.7	4244.6	14028.1	10719.4	3308.7	2005
15.25	16.50	21059.4	4716.4	16343.0	12410.1	3932.9	2006
42.02	39.74	29908.8	7071.5	22837.3	18256.1	4581.2	2007
32.89	50.69	39744.5	5329.9	34414.6	28806.3	5608.3	2008
11.11	10.91	44161.3	5991.9	38169.4	31206.5	6962.9	2009
4.96	8.26	46350.7	5029.5	41321.2	33712.2	7609.0	2010
25.01	29.32	57940.9	4503.8	53437.1	38597.0	14840.1	2011
9.99	10.81	63731.5	4517.8	59213.7	45822.6	13391.1	2012
8.28	8.59	69005.9	4706.5	64299.4	50879.5	13419.9	2013
0.58	3.78	69404.7	2672.0	66732.7	49557.8	17174.9	2014

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

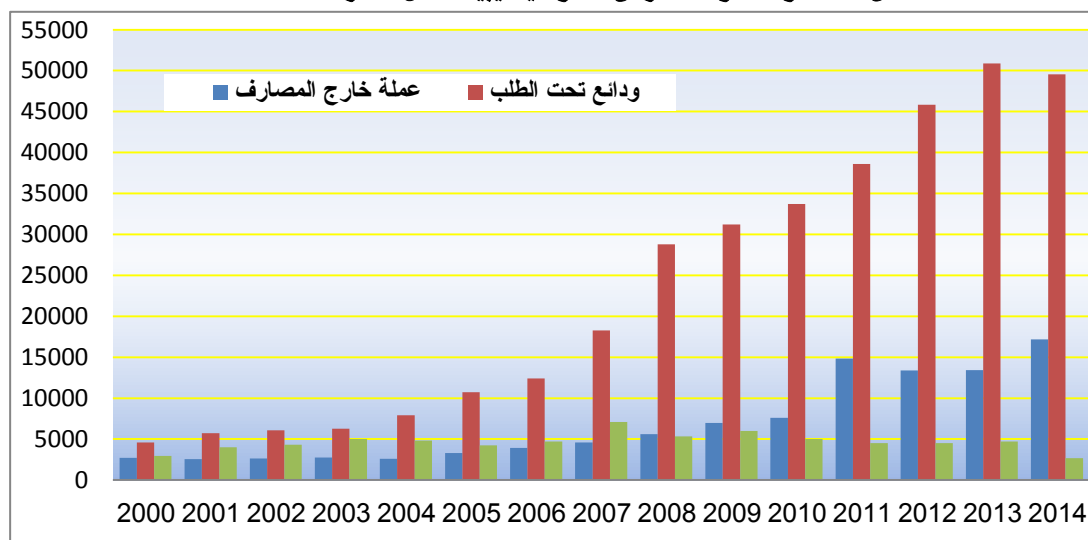
تم احتساب النسبة كالتالي: معدل النمو = سنة المقارنة - سنة الأساس / سنة الأساس x 100

شكل (1) معدلات النمو في عرض النقود في ليبيا (M1, M2) خلال الفترة (2000-2014)



-تم الرسم اعتماداً على الجدول (1).

شكل (2) نمو مكونات عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (2000-2014)



-تم الرسم اعتماداً على الجدول (1)

### ثانياً: المضاعف النقدي Money Multiplier

القاعدة النقدية (B) من العملة في التداول (C) والاحتياطيات لدى البنوك التجارية (R)، ويمكن التعبير عن الأساس النقدي كما يلي (على عبد السلام، 2003/2004):

$$B = C + R \dots \dots \dots (4)$$

وهناك علاقة تربط بين عرض النقود والأساس النقدي، يمكن توضيحها بالمعادلة التالية:

$$M = m \cdot B \dots \dots \dots (5)$$

والمغير (m) هو المضاعف النقدي، وهو يتأثر بعدة عوامل، تتمثل في: قرارات الأفراد فيما يخص الاحتفاظ بالنقود أو وضعها كودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية أو ودائع لأجل كذلك نسبة الاحتياطي القانوني المفروض من قبل المصرف المركزي، بالإضافة إلى البنوك التجارية ورغبتها في الاحتفاظ باحتياطيات نقدية (سامي خليل، 1994)، وأن التغير في أي من هذه العوامل سوف يؤثر على قيمة المضاعف النقدي وبالتالي على عرض النقود.

ومن المعادلة السابقة رقم (5) يمكن حساب مضاعف النقود كما يلي:

$$m = \frac{M}{B}$$

ويختلف حساب مضاعف النقود تبعاً لاختلاف تعريف عرض النقود حيث:

$$m = \frac{M_1}{B}, \quad m = \frac{M_2}{B}, \quad m = \frac{M_3}{B}$$

ويوضح الجدول (2) حساب المضاعف النقدي والأساس النقدي في ليبيا للفترة (2000-2014)، فكما بينا سابقاً فإن القاعدة النقدية هي عبارة عن العملة في التداول زائداً الاحتياطيات لدى المصارف التجارية، وبالتالي فإن تطور القاعدة النقدية في ليبيا سوف يعتمد على الزيادة في كلاً من العملة في التداول والودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي، ومن الجدول (2) يلاحظ أن القاعدة النقدية قد شهدت ارتفاعاً بالنسبة لجميع سنوات فترة الدراسة، حيث زادت من (5404.8) مليون دينار عام 2000 إلى (5941.9) مليون دينار عام 2001؛ ويعود ذلك إلى التغير الذي طرأ على مكونات القاعدة النقدية وهي: النقد (لدى الجمهور، وفي المصارف)، وودائع المصارف التجارية، وودائع المؤسسات العامة) لدى مصرف ليبيا المركزي، كما ارتفعت من (22604.2) مليون دينار عام 2010 إلى (32404.5) مليون دينار عام 2011؛ لنفس السبب السابق الذكر، فقد زاد النقد لدى الجمهور من (7609.0) مليون دينار إلى (14840.1) مليون دينار، أي بنسبة (95%)، وهي المرة الأولى التي تصل فيها نسبة الزيادة لهذا الحد؛ وذلك بسبب الحرب والتي أدت إلى ظاهرة الاحتفاظ بالنقود؛ بسبب الخوف والفرع من ظروف الحرب، مما أدى إلى نقص كبير في السيولة (مصرف ليبيا المركزي، 2011)، كما زادت النقدية في المصارف التجارية من (847.1) مليون دينار إلى (864.6) مليون دينار، كذلك ارتفعت كلاً من الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي من (13228.4) مليون دينار إلى (14890.8) مليون دينار، وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي من (919.7) مليون دينار إلى (1809.0) مليون دينار.

خلال فترة الدراسة (2000-2014)؛ وذلك بسبب النمو المتذبذب في العوامل المحددة له، فتراوحت قيمة مضاعف النقود  $M_1$  بين (0.93) مرة كحد أدنى في سنة 2007، و(1.87) مرة كحد أعلى في سنة 2009، ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في العملة في التداول والانخفاض الكبير في احتياطيات المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي.

بينما وصل مضاعف النقود  $M_2$  إلى (1.22) مرة كحد أدنى في سنة 2007، (2.16) مرة كحد أعلى في سنة 2009.

جدول (2) الأساس النقدي والمضاعف النقدي في ليبيا للفترة (2000-2014) بالمليون دينار

المضاعف النقدي		الأساس النقدي $B = C + R$					عرض النقود		السنة
$m = \frac{M_2}{B}$	$m = \frac{M_1}{B}$	القاعدة النقدية B	الاحتياطيات R			M <sub>2</sub>	M <sub>1</sub>		
			ودائع المؤسسات العامة تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	نقدية في الصندوق			عملة خارج المصارف C	
2.02	1.44	5404.8	275.7	2302.6	127.3	2699.2	10934.2	7769.2	2000
2.07	1.39	5941.9	454.2	2797.3	130.8	2559.6	12288.4	8270.8	2001
2.13	1.43	6101.0	459.6	2889.9	137.6	2613.9	13004.1	8705.8	2002
2.07	1.33	6782.3	350.9	3548.3	119.6	2763.5	14051.8	9029.2	2003
1.55	1.06	9920.7	739.7	6386.7	181.6	2612.7	15343.6	10536.6	2004
1.27	0.97	14387.9	1407.1	9499.1	173.0	3308.7	18272.7	14028.1	2005
1.27	0.99	16562.7	1015.5	11413.1	201.2	3932.9	21059.4	16343.0	2006
1.22	0.93	24458.8	1057.5	18449.2	370.9	4581.2	29908.8	22837.3	2007
2.10	1.82	18881.6	659.0	12239.9	374.4	5608.3	39744.5	34414.6	2008
2.16	1.87	20462.8	317.9	12670.0	512.0	6962.9	44161.3	38169.4	2009
2.05	1.83	22604.2	919.7	13228.4	847.1	7609.0	46350.7	41321.2	2010
1.79	1.65	32404.5	1809.0	14890.8	864.6	14840.1	57940.9	53437.1	2011
1.86	1.73	34300.9	1486.0	17990.5	1433.3	13391.1	63731.5	59213.7	2012
1.87	1.74	36886.5	1678.6	20165.4	1622.6	13419.9	69005.9	64299.4	2013
1.82	1.75	38130.3	1832.9	17502.6	1619.9	17174.9	69404.7	66732.7	2014

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

## رابعاً: حساب معامل الاستقرار النقدي

## أولاً: طريقة حساب معامل الاستقرار النقدي

اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسير ظاهرة التضخم، واستناداً إلى تلك النظريات فقد اشتق الاقتصاديون ثلاثة معايير لقياس هذه الظاهرة تمثلت في: معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي، ومعيار فائض الطلب، ومعيار الإفراط النقدي.

ويستند معيار الاستقرار النقدي على النظرية الكمية للنقود، وعلى حسب هذه النظرية فإن كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج القومي الاجمالي سوف تؤدي إلى ظهور التضخم؛ نتيجة للاختلال بين التدفق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات، لذلك فإن الاستقرار النقدي يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في كمية النقود  $\frac{\Delta M}{M}$  مع معدل التغير في الناتج القومي الاجمالي  $\frac{\Delta y}{y}$ ، فيصبح الفرق بين المعدلين مساوياً للصفر أي أن:  $B = 0$ .

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta y}{y}$$

أما إذا كان  $B > 0$  فهذا يعني أن هناك ارتفاع في الأسعار (تضخم)، أما إذا كان  $B < 0$  فهذا يعني أن الاسعار تتجه نحو الانخفاض (محمد غزلان، 2002).

### ثانياً: حساب معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي

حيث أن معامل الاستقرار النقدي يعتمد على عنصرين هما معدل التغير في عرض النقود ومعدل التغير في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، لذلك ولكي يتم حساب معامل الاستقرار النقدي إذا لابد من تحديد هذين العنصرين، ويوضح الجدولان (3، 4) الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية، والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2014)، كما يوضح الشكل (3) معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي للفترة (2000-2014)

السنة	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي (1)	الأنشطة الاقتصادية الأخرى (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP (2+1)
2000	6661.0	10959.2	17620.2
2001	6661.0	14823.0	21484.0
2002	14384.1	16165.3	30549.4
2003	20217.9	17386.1	37604.0
2004	29227.4	19566.0	48793.4
2005	43946.7	23101.6	67048.3
2006	55649.0	25574.7	81223.7
2007	59334.2	18831.6	78165.8
2008	80490.7	21752.2	102242.9
2009	46795.7	23697.6	70493.3

السنة	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي (1)	الأنشطة الاقتصادية الأخرى (2)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (2+1) GDP
2010	67803.5	25174.8	92978.3
2011	29761.7	17787.8	47594.5
2012	85670.1	26921.0	112591.1
2013	57970.4	21982.1	79952.5
2014	24499.4	18530.8	43030.2

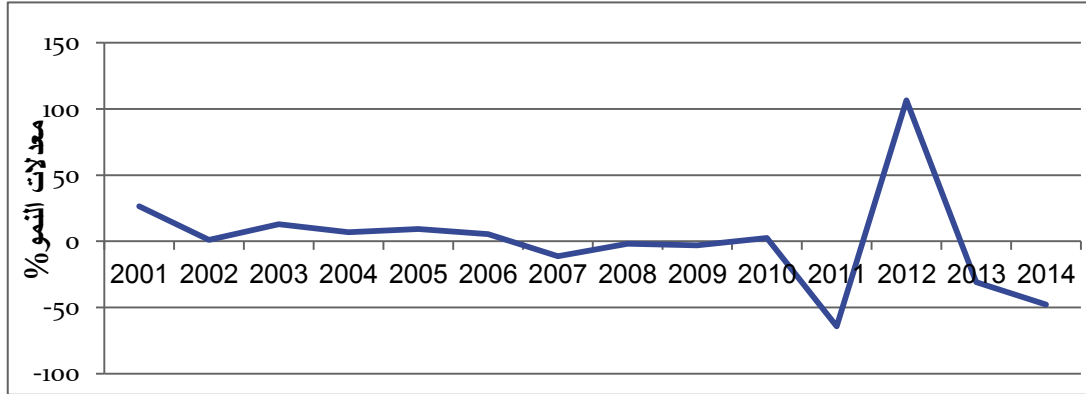
- المصدر: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006) (ديسمبر 2010).  
- وزارة التخطيط الإدارية العامة للحسابات القومية، نشرة الحسابات القومية 2007-2012.  
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 57 (الربع الرابع 2017).

#### جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة (أسعار سنة 2007) في ليبيا للفترة (2000-2014)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي
	بالأسعار (الجارية)	بأسعار (2007)	(الثابتة 2007)	بالأسعار الثابتة %
2000	17620.2	0.356	49494.94	-
2001	21484.0	0.343	62635.57	26.55
2002	30549.4	0.483	63249.28	0.98
2003	37604.0	0.527	71354.84	12.82
2004	48793.4	0.640	76239.69	6.85
2005	67048.3	0.804	83393.41	9.38
2006	81223.7	0.923	87999.67	5.52
2007	78165.8	1.00	78165.8	-11.17
2008	102242.9	1.332	76758.93	-1.80
2009	70493.3	0.948	74360.02	-3.13
2010	92978.3	1.22	76211.72	2.49
2011	47594.5	1.743	27306.08	-64.17
2012	112591.1	1.998	56351.90	106.37
2013	79952.5	2.049	39020.25	-30.76
2014	43030.2	2.111	20383.80	-47.76

❖ تم احتساب المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي كالتالي: المخفض الضمني =  $\frac{\text{الجاري}}{\text{الثابت}}$  ، الثابت =  $\frac{\text{الجاري}}{\text{المخفض}}$

شكل (3) معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في ليبيا خلال الفترة (2000-2014)



- تم الرسم اعتماداً على بيانات الجدول (4).

من خلال الجدولين (3، 4) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما نمواً متذبذباً خلال فترة الدراسة، حيث تزايد في بعض السنوات وانخفض في سنوات أخرى؛ وذلك بسبب النمو المتذبذب في كلاً من: أنشطة استخراج النفط والغاز، والأنشطة الاقتصادية الأخرى كما يتبين من خلال الجدول (3).

وقد سجل أعلى معدل له في عام 2012، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أسعار (2007) من (27306.08) مليون دينار سنة 2011 إلى (56351.90) مليون دينار سنة 2012؛ وذلك بسبب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي النفطي من 29761.7 مليون دينار إلى 85670.1 مليون دينار، والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 17787.8 مليون دينار إلى 26921.0 مليون دينار، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 47594.5 مليون دينار إلى 112591.1 مليون دينار عامي (2011-2012) على التوالي.

كما يلاحظ من خلال الجدول (4) والشكل (3) أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل نمواً سالباً في السنوات (2007-2009)؛ ويعود ذلك إلى انخفاض أنشطة استخراج النفط والغاز أو بسبب الانخفاض في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث انخفض معدل النمو في الناتج الحقيقي سنة 2009 إلى حوالي (-) 3.13% مقارنة بعام 2008؛ ويعزى ذلك إلى انخفاض أنشطة استخراج النفط والغاز، نتيجة لتراجع الكميات المنتجة من النفط الخام، وذلك تنفيذاً لقرارات منظمة الأوبك للحد من تدهور أسعار النفط (مصرف ليبيا المركزي، 2009).

كما سجل الناتج المحلي الحقيقي تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2011 مقارنة بعام 2010، فوصلت قيمة الناتج بالأسعار الثابتة (أسعار 2007) إلى 27306.08 مليون دينار مقابل 76211.72 مليون دينار عام 2010، وبمعدل نمو بلغ حوالي (-) 64.17%؛ ويعود ذلك إلى الانخفاض في كلاً من الناتج المحلي النفطي وغير النفطي، وذلك بسبب انخفاض الكميات المنتجة من النفط الخام بسبب الأحداث التي

شهدتها البلاد أبان اندلاع ثورة 17 فبراير عام 2011، مما أدى إلى توقف تصدير النفط في أغلب الموانئ الليبية، هذا بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية (مصرف ليبيا المركزي، 2011).

إلا إن الاقتصاد المحلي عاد للانتعاش من جديد عام 2012؛ وذلك نتيجة لتحسن الوضع الأمني واستئناف تصدير النفط والغاز الطبيعي، وكذلك التوسع في الانفاق العام، مما أدى إلى نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي النفطي وغير النفطي، فتمى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي (106.37%) مقابل معدل نمو سالب (64.17%) عام 2011 (مصرف ليبيا المركزي، 2012).

ثم عاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للانخفاض من جديد، حيث انخفض في سنة 2014 إلى حوالي (47.76%) مقابل معدل انخفاض بلغ حوالي (30.76%) عام 2013؛ وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني، والدمار الذي لحق بالبنية التحتية، والانخفاض في إنتاج النفط والغاز بشكل كبير (مصرف ليبيا المركزي، 2014).

وقد بينا في فقرات سابقة تطور نمو عرض النقود وتطور النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهما المحددان الأساسيان لتحديد معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي، وعليه يمكن حساب هذا المعامل من خلال طرح معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من معدلات النمو في عرض النقود وكما هو موضح في الجدول (5).

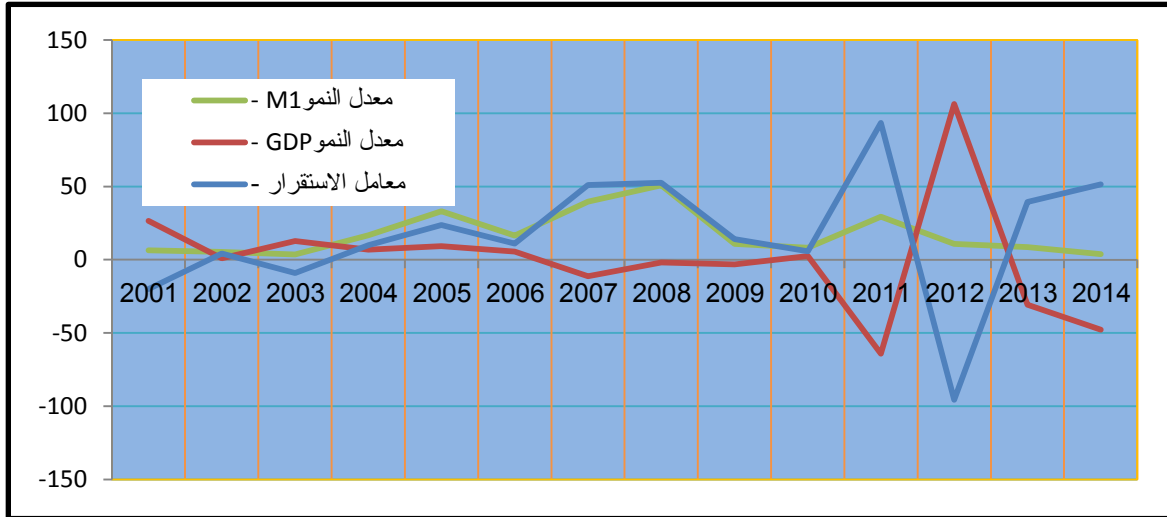
جدول (5) معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي للفترة (2000-2014)

السنة	معدل النمو السنوي لعرض النقود M1 (1)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP (أسعار 2007) (2)	معامل الاستقرار النقدي (1-2)
2000	-	-	-
2001	6.46	26.55	-20.09
2002	5.26	0.98	4.28
2003	3.71	12.82	-9.11
2004	16.69	6.85	9.84
2005	33.14	9.38	23.76
2006	16.50	5.52	10.98
2007	39.74	-11.17	50.91
2008	50.69	-1.80	52.49
2009	10.91	-3.13	14.04



السنة	معدل النمو السنوي لعرض النقود M1 (1)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار 2007) (2)	معامل الاستقرار النقدي (1-2)
2010	8.26	2.49	5.77
2011	29.32	-64.17	93.49
2012	10.81	106.37	-95.56
2013	8.59	-30.76	39.35
2014	3.78	-47.76	51.54
المتوسط	17.42	0.89	16.54

شكل (4) تطور معدلات النمو في عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعامل الاستقرار خلال الفترة (2001-2014)



-تم الرسم اعتماداً على بيانات الجدول (5).

يتبين من خلال الجدول السابق (5) والشكل (4) الصفة العامة لمعامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2014)، حيث يلاحظ أنه لا يوجد استقرار نقدي في جميع سنوات تلك الفترة، وأن قيمة معامل الاستقرار النقدي متذبذبة من سنة لأخرى، إذ يرتفع في بعض السنوات ثم ينخفض في سنوات أخرى ثم يعود للارتفاع من جديد وهكذا، وقد بلغ أعلى ارتفاع له في سنة 2011 فوصل إلى حوالي (93.49)، بينما سجل أدنى قيمة له في سنة 2012 حيث انخفض إلى حوالي (-95.56)، وأن معامل الاستقرار النقدي قد بلغ في المتوسط حوالي (16.54) وهو رقماً موجباً (أكبر من الصفر)، أي أن متوسط المستوى العام للأسعار كان مرتفعاً، مما يدل على عدم وجود استقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن متوسط معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغ متوسط النمو في عرض النقود حوالي (17.42) مقابل (0.89) للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014).

## النتائج:

إن الاستقرار النقدي يرجع أساساً إلى السياسة النقدية الرشيدة التي تتبعها الدولة، فكلما تحكمت الدولة في كمية النقود المعروضة كلما أدى ذلك إلى استقرار المستوى العام للأسعار مما يؤدي بالتالي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المطلوب.

لذلك هدفت هذه الورقة البحثية إلى حساب معامل الاستقرار النقدي في ليبيا خلال الفترة (2000-2014)، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

1. تبين من خلال الدراسة أن الاقتصاد الليبي يسوده نوع من عدم الاستقرار النقدي، وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة المخصصة للدراسة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب محلية وخارجية.

الأسباب المحلية تتمثل في زيادة الانفاق العام والائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية، مما أدى إلى ارتفاع عرض النقود خلال الفترة (2000-2014)، كما هو موضح بالجدول (1)، أما الأسباب الخارجية فتتعلق بارتفاع أسعار الواردات، والتي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي بشكل كبير وخاصة أسعار الواردات من السلع الأساسية، وذلك نتيجة لموجة التضخم والغلاء التي حلت بالاقتصاد العالمي خلال بعض سنوات من تلك الفترة، مما أدى بالتالي إلى انتقال هذا التضخم إلى الاقتصاد المحلي فارتفعت أسعار الخدمات والسلع الاستهلاكية والغذائية وغيرها من السلع الأخرى.

هذا بالإضافة إلى الأحداث التي مرت بها البلاد خلال السنوات (2011-2014) وما أدت إليه من تردي الوضع الأمني والدمار الذي لحق بالبنية التحتية والانخفاض الحاد في النشاط الإنتاجي وخاصة إنتاج النفط والغاز ومغادرة الشركات الأجنبية، ونقص المعروض من السلع والخدمات، ومن ثم تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم محلياً.

2. من خلال دراسة عرض النقود ( $M_2, M_1$ ) في الاقتصاد الليبي، نجد أن عرض النقود قد نما نمواً متزايداً، وذلك بسبب النمو المتزايد في كلا من العملة في التداول والودائع تحت الطلب، وكذلك النمو في شبه النقود، حيث بلغ أعلى قيمة له عام 2014 (66732.7، 69404.7) مليون دينار لكلاً من ( $M_2, M_1$ ) على التوالي؛ وبمعدل نمو بلغ حوالي (3.78%، 0.58%) على التوالي أيضاً وذلك كما هو موضح بالجدول (1) والأشكال (1،2)؛ ويعود السبب في نمو عرض النقود بشكل متزايد إلى التوسع في الانفاق العام والائتمان المصرفي.

3. شهدت القاعدة النقدية أيضاً ارتفاعاً في جميع سنوات الدراسة، وقد بلغت أعلى قيمة لها في عام 2014م بحوالي (38130.3) مليون دينار كما يتبين من خلال الجدول (2)؛ وذلك بسبب الزيادة في العملة في التداول والاحتياطيات لدى المصارف التجارية، وبما أن أحد مكونات القاعدة النقدية هي نقدية لدى الجمهور وفي خزائن المصارف لذلك فإن الزيادة في هذين البندين يعني زيادة في النقد المصدر من قبل المصرف المركزي.

4. تبين أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد نما نمواً متذبذباً، وذلك بسبب النمو المتذبذب في مكوناته وهي (أنشطة استخراج النفط والغاز، والأنشطة الاقتصادية الأخرى)، فمن خلال الجدول (4) والشكل (3)، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر في الغالب بأنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي، والتي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي بشكل كبير فالصادات الليبية تتمثل تقريباً في سلعة واحدة وهي النفط، وأن قيمة هذه الصادرات يعتمد على أسعار النفط والكمية المصدرة منه، والتي تؤثر بالتالي على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغ أعلى معدل له في عام 2012 بحوالي 106.37% وأقل قيمة له -64.17% في سنة 2011.

5. من خلال دراسة عرض النقود في ليبيا والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لوحظ أن عرض النقود نما بشكل متزايد خلال الفترة محل الدراسة، بينما نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً متذبذباً، وأن معدل التغير النقدي كان أكبر من معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات تلك الفترة، فكان معامل الاستقرار النقدي بالتالي موجباً كما يتضح من خلال الجدول (5)، مما يدل على وجود فائض في القوة الشرائية من السلع والخدمات المنتجة والمتاحة محلياً، ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم؛ وهذا يرجع أساساً إلى السياسة النقدية غير السليمة وعدم قدرة المصرف المركزي على التحكم في كمية النقود وجعلها عند المستوى الأمثل الذي يكفل التعادل بين معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في كمية النقود المتداولة.

6. تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أن السياسة النقدية هي من أهم السياسات الاقتصادية، وأن لها دوراً بارزاً في التحكم في معدلات التضخم عن طريق استخدام عدة أدوات مباشرة وغير مباشرة، وأن السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي كانت غير فاعلة؛ وذلك بسبب عدم قدرة المصرف المركزي على استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة واعتماده على استخدام التوجيه المباشرة، بسبب اتباعه لسعر صرف ثابت مما يضعف من قدرته على استخدام أدوات السياسة النقدية.

كما تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أن السبب في عدم وجود استقرار نقدي في الاقتصاد الليبي؛ يعود إلى الزيادة في الانفاق العام والائتمان المصرفي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الواردات مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم محلياً.

وبينت الدراسة أن عدم وجود استقرار نقدي في الاقتصاد الليبي لا يعود إلى ارتفاع السيولة المحلية فقط وإنما أيضاً يرجع إلى التذبذب في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ وذلك بسبب تأثره بأسعار النفط الذي يعد السلعة الوحيدة التي تعتمد عليها الصادرات الليبية بشكل كبير، فالاستقرار النقدي يتحقق بالتعادل بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في عرض النقود.

## التوصيات

1. تشجيع الشركاء الأجانب لدخول السوق المصرفية الليبي سواء كشركاء أو فتح فروع مصرفية.
2. البحث عن بدائل حقيقة لتحقيق إيرادات للمصارف.
3. وضع رقابة صارمة على الائتمان الممنوح من المصارف المتخصصة بما يخدم القطاعات المساهمة فعلا في النمو.
4. محاولة تشجيع العملاء على الإيداعات المصرفية بدل النقود في التداول حتى يتمكن المصرف المركزي من إحكام السيطرة أكثر على عرض النقود.
5. استهداف عرض النقود كمرساة اسمية للسيطرة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى ومن ثم السيطرة على الاستقرار النقدي في الاقتصاد.

## المراجع

1. أبو عبودة، أمال أحمد. تأثير عرض النقود والائتمان المصرفية على المستوى العام للأسعار في ليبيا. مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، طرابلس، ليبيا، العدد الثاني عشر، الإصدار الثاني، (خريف، 2013).
2. تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، طرابلس (16 سبتمبر 2010)
3. جبار، بشرى. السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي: حالة الجزائر (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، 2013)
4. الحاسية، ميلود جمعة. النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي. ط 2؛ بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 1995.
5. الحاسية، ميلود جمعة. دور النقود في الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية وتطبيقية. بنغازي: مطابع الثورة، 1979.
6. خليل سامي. نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني. د. م: الكويت، 1994.
7. دخيل الله، سالم محمود حميده. تقييم أداء وفعالية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، 2013).
8. سيجل، باري. النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين. ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، الرياض: دار المريخ، 1987.
9. الشمري ناظم محمد نوري. النقود والمصارف والنظرية النقدية. ط 1؛ عمان: دار زهران، 2008.

10. عبد السلام، علي عطية. النقود والمصارف. د. م: المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2003-2004.
11. غزلان، محمد عزت. اقتصاديات النقود والمصارف. ط 1؛ بيروت: دار النهضة العربية، 2002.
12. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية عن ليبيا خلال الفترة 1962-2006 (ديسمبر 2010).
13. مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، أعداد متفرقة.
14. مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة.
15. منصور، حسام خليل. التطور النقدي والسياسة النقدية في ليبيا، دراسات في الاقتصاد والتجارة، مجلد 10، العدد 1، (1974).
16. وزارة التخطيط الإدارية العامة للحسابات القومية، نشرة الحسابات القومية 2007-2012.